العرب
الخميس 2020/10/22
السنة 43 العدد 11858

الحكومة الأميركية تتهم غوغل باحتكار السوق

إمكانية تفكيك الشركة واردة بعد عرقلتها عملية المنافسة

بدأ الرئيس الأميركي دونالد ترامب يتشاور مع وزارة العدل الأميركية بشأن دعوى مكافحة الاحتكار ضد غوغل، حيث تتهم السلطات غوغل بأنها تستخدم حصتها السوقية الضخمة لردع المنافسين في وقت تتزايد فيه ضغوط ترامب على عمالقة التكنولوجيا قبل أيام معدودة من الانتخابات الرئاسية.

واشنطن - رفعت وزارة العدل الأميركية دعوى قضائية بتهمة الاحتكار بحق شركة غوغل الثلاثاء، متهمة إياها باستغلال قوتها السوقية بشكل غير قانوني لدرء المنافسين، قائلة إن كل الخيارات مطروحة على الطاولة، بما في ذلك تفكيك الشركة.

أقامت وزارة العدل الأميركية دعوى لمكافحة الاحتكار ضد غوغل المملوكة لألفابت الثلاثاء، زاعمة أن الشركة البالغة قيمتها تريليون دولار تستخدم قوتها السوقية لردع المنافسين وقالت إنه ليس هناك شيء مستبعد، بما في ذلك تقسيم شركة البحث عبر الإنترنت والإعلانات.

تشكل الدعوى التي شاركت فيها 11 ولاية أكبر قضية لمكافحة الاحتكار في ثلاثة عقود، إذ لا تضاهيها إلا الدعوى القضائية التي أقيمت ضد شركة مايكروسوفت في 1998 وقضية في عام 1974 ضد إي.تي آند تي التي أدت إلى تفكيك بيل سيستمز.

وتزعم الدعوى أن غوغل تصرفت بشكل غير قانوني للحفاظ على مكانتها في أنشطة وإعلانات البحث على الإنترنت. وقالت إنه "من دون أمر من المحكمة، ستواصل غوغل تنفيذ استراتيجيتها غير التنافسية وعرقلة عملية المنافسة وتقليص خيارات المستهلكين وتقويض الابتكار".

> غوغل تصرفت بشكل غير قانوني للحفاظ على مكانتها في أنشطة وإعلانات البحث على الإنترنت

وقالت الدعوى إن غوغل لديها قرابة 90 في المئة من إجمالي التساؤلات العامة على محركات البحث في الولايات المتحدة، ونحو 95 في المئة من عمليات البحث عبر الهواتف.

وورد في الدعوى "غوغل الآن بوابة للإنترنت بلا منازع للمليارات من المستخدمين في أنحاء العالم من أجل مصالح المستهلكين الأميركيين والمعلنين وجميع الشركات التي تعتمد حاليا على اقتصاد الإنترنت، حان الوقت للتصدي لسلوك غوغل غير التنافسي واستعادة المنافسة. المستهلكون والمعلنون هم من سيعانون في نهاية المطاف من قلة الخيارات وقلة الابتكارات وعدم وجود أسعار إعلان تنافسية، لذا نطلب من المحكمة إنهاء سيطرة غوغل على توزيع البحث حتى تترسخ المنافسة والابتكار".

ولدى سؤاله خلال مؤتمر عبر الهاتف عن الإجراء الذي ينبغي اتخاذه على وجه التحديد، قال مسؤول بوزارة العدل "ليس هناك شيء مستبعد لكن من الأفضل أن تتولى المحكمة مسألة الحلول بعد إتاحة الفرصة لها لسماع كل الأدلة".

ووصفت غوغل الدعوى بأنها "معيبة بشدة"، مضيفة أن الناس "يستخدمون غوغل لأنهم اختاروا ذلك لا لأنهم أُجبروا على ذلك أو لأنهم لا يمكنهم إيجاد بدائل". وقالت إنها "بيان كامل" في وقت لاحق اليوم.

وأبلغ لاري كودلو المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض الصحافيين بأن الرئيس يتشاور مع وزارة العدل وكبار معاونيه "لأنها قضية من المهم دراستها". ولم يذكر تفاصيل بشأن دور ترامب.

تقول الدعوى، التي انضمت إليها 11 ولاية، إن غوغل تصرفت بشكل غير قانوني للحفاظ على مكانتها في البحث والإعلان عبر شبكة الإنترنت، وإنه "في حال عدم وجود أمر محكمة، ستواصل الشركة تنفيذ استراتيجيتها المانعة للمنافسة، مما يؤدي إلى شل العملية التنافسية وتقليل خيارات المستهلك وخنق الابتكار".

فيما قال المدعي العام بيل بار إن المحققين معه وجدوا أن غوغل لا تنافس على جودة نتائج البحث الخاصة بها، لكن بدلا من ذلك اشترت نجاحها من خلال المدفوعات لشركات تصنيع الهواتف المحمولة وغيرها.

وأضاف بار "النتيجة النهائية هي أنه لا يمكن لأحد أن يتحدى بشكل عملي هيمنة غوغل في البحث والإعلان على شبكة البحث".

وعندما سئل في مؤتمر عما إذا كانت الوزارة تسعى إلى تفكيك الشركة أو علاج آخر، قال رايان شورز، المسؤول بوزارة العدل، "لا شيء غير مطروح على الطاولة، ولكن من الأفضل أن تعالج المحكمة المسألة بعد أن تتاح لها الفرصة لسماع كل الأدلة".

وسجل غوغل حافل باتهامات الاحتكار حيث سبق واتهمت السلطات الهندية عام 2015 شركة غوغل بأنها تسيئ استغلال وضعها المهيمن في نشاط الإعلان على محرك البحث على الإنترنت.

وبدأت لجنة حماية المنافسة الهندية أولا بالبحث في نشاط غوغل عملاق شبكة الإنترنت عام 2012، وذلك بعد شكاوى تلقتها من جانب عدة مواقع إلكترونية زعمت بأن شركة غوغل تمارس "سلوكا احتكاريا".

وذكرت صحيفة هندوستان تايمز الهندية اليومية حينها نقلا عن مسؤولين بالحكومة الهندية، طلبوا عدم الإفصاح عن هويتهم، أنه تبين لجهات التحقيق أن الشركة انتهكت بعض لوائح المنافسة. ولم يصدر بعد تعليق رسمي على التقارير الصحافية.

غوغل لم تخرج من دائرة استهداف ترامب

فرصة لركوب الدراجة

سوريا ترفع أسعار المحروقات وسط أزمة شحّ حادة

الحكومة تحاول تخفيف الأعباء بخفض ضريبة الدخل على الطبقات الهشة

أجبرت العقوبات الأميركية سوريا على رفع أسعار المحروقات نظرا لتبعات انسداد منافذ الاستيراد أمام دمشق وشحّ المشتقات النفطية في ظل دمار اقتصادي زادته العقوبات الأميركية مما خلّف آثارا اجتماعية وخيمة أرهقت الطبقات الهشة. وهذا ما دفع نظام الأسد إلى محاولة امتصاص أعباء أصحاب الدخول الضعيفة بإقرار خفض في الضريبة على الدخل.

دمشق - رفعت الحكومة السورية أسعار البنزين المدعوم والمازوت المشغّل للمصانع والمعامل، وسط تفاقم أزمة شحّ المحروقات وانهيار اقتصادي متسارع يضرب البلاد، مبررة خطوتها بالعقوبات الأميركية المفروضة عليها.

وتزامن رفع الأسعار مع إصدار الرئيس بشار الأسد الأربعاء مرسومين تشريعيين، يتضمّن الأول منحة مالية للموظفين المدنيين والعسكريين، ويعدّل الثاني الحد الأدنى من الرواتب المعفى من الضريبة، فيما يرزح أكثر من 80 في المئة من السوريين تحت خط الفقر وفق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق أوضح مكتب الرئيس السوري بشار الأسد أنه تحرك لإعفاء المزيد من أصحاب الدخول المنخفضة من ضريبة الدخل فيما يرزح الاقتصاد تحت وطأة عقوبات أميركية وحرب تدور رحاها منذ نحو عشرة أعوام.

ويوسع المرسوم، وهو أول تعديل قانوني في سنوات، شريحة العاملين منخفضي الدخل المعفيين من الضريبة لتشمل من يصل دخلهم إلى 50 ألف ليرة (40 دولارا) أو أقل شهريا، ارتفاعا من 15 ألفا. وقالت الرئاسة إنها تعدل شرائح ضريبية أخرى لتخفيف العبء الضريبي عن محدودي الدخل.

> 450
> ليرة سعر لتر البنزين المدعوم مرتفعا من 250 ليرة بفعل تبعات قانون قيصر

وعانى السوريون من ارتفاع حاد للأسعار في الأشهر الأخيرة نتيجة انهيار العملة مما أدى لصعود معدل التضخم وتفاقم المعاناة. وتضرر الاقتصاد نتيجة الأزمة المالية في لبنان المجاورة ليمنع مصدرا مهما للدولار.

وفي قرار منفصل، قالت الرئاسة إن الأسد سيقدم منحة لمرة واحدة لجميع العاملين في مؤسسات الدولة ومن بينها الجيش بقيمة 50 ألف ليرة. وسيحصل أرباب معاشات التقاعد على 40 ألف ليرة.

وارتفع سعر لتر البنزين المدعوم من 250 إلى 450 ليرة، والمازوت الصناعي من 296 إلى 650 ليرة، وفق ما أفادت وكالة الأنباء الرسمية "سانا" مساء الثلاثاء.

ويبلغ سعر الصرف الرسمي 1250 ليرة مقابل الدولار، ونحو 2200 ليرة في السوق الموازي.

وردّت وزارة التجارة وحماية المستهلك، قرار رفع الأسعار إلى "التكاليف الكبيرة التي تتحملها الحكومة لتأمين المشتقات النفطية وارتفاع أجور الشحن والنقل في ظل الحصار الجائر الذي تفرضه الإدارة الأميركية على سوريا وشعبها".

وتشهد مناطق سيطرة الحكومة منذ سنوات أزمة محروقات حادة وساعات تقنين طويلة، بسبب عدم توفر الفيول والغاز اللازمين لتشغيل محطات التوليد، ما دفعها إلى اتخاذ سلسلة إجراءات تقشفية.

وتحول العقوبات الاقتصادية المفروضة دون وصول باخرات النفط بانتظام. وفاقم قانون العقوبات الأميركي قيصر الذي دخل حيّز التنفيذ في يونيو من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد المنهك أساساً.

كما فاقمت العقوبات الأميركية على طهران، أبرز داعمي دمشق، أزمة المحروقات في سوريا التي تعتمد على خط ائتماني يربطها بإيران لتأمينها. ويتوقع محللون اقتصاديون "زيادة حتمية" في الأسعار والمواد الأولية المرتبطة بالمشتقات النفطية.

ومنذ بدء النزاع عام 2011، مُني قطاع النفط والغاز بخسائر كبرى تقدّر بأكثر من 74 مليار دولار جراء المعارك وتراجع الانتاج مع فقدان الحكومة السيطرة على حقول كبرى فضلاً عن العقوبات الاقتصادية.

ويفاقم رفع الأسعار معاناة السوريين الذين ينتظرون في طوابير طويلة للحصول على البنزين المدعوم ويشكون من الغلاء وارتفاع الأسعار المتواصل.

وكتبت غيداء على موقع فيسبوك "كل شيء سيرتفع سعره متأثراً بارتفاع المحروقات أنا لستُ موظفة حكومية كيف سأستفيد من المنحة؟ وهل هناك من سيلزم شركات القطاع الخاص بها؟".

وينصّ أحد المرسومين اللذين أصدرهما الأسد على صرف منحة لمرة واحد بمبلغ مقطوع قدره 50 ألف ليرة سورية (نحو 23 دولارا بحسب السوق الموازي)، على أن تُعفى من ضريبة الدخل أو أي اقتطاع، وفق ما أوردت رئاسة الجمهورية على منصّاتها الرسمية.

ويتضمن المرسوم الثاني تعديل "الحد الأدنى المعفى من الضريبة على دخل الرواتب والأجور ليصبح 50 ألف ليرة سورية بدلاً من 15 ألفاً".

الروبوتات تقضي على 85 مليون وظيفة خلال خمس سنوات

زيورخ - تكشف التطورات اليومية في عالم الروبوتات تزايد الرهانات على الذكاء الاصطناعي خصوصا في ظل فايروس كورونا وذلك لمنع حدوث العدوى ولضمان استمرارية الخدمات والأنشطة لكن ذلك بات أكثر خطورة نظرا لتسريع خطط الانتقال في سوق العمل وفقدان عديد الوظائف البشرية.

توصّلت دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الروبوتات ستقضي على 85 مليون وظيفة في الشركات متوسطة وكبيرة الحجم خلال السنوات الخمس القادمة، فيما ستسرع جائحة كوفيد – 19 التغيرات في مكان العمل، الأمر الذي يؤدي على الأرجح إلى تفاقم التفاوتات.

ووجد مسح شمل ما يقرب من 300 شركة عالمية، أن المديرين التنفيذيين في أربع من كل خمس شركات يسرعون خطط رقمنة العمل ويطبقون تقنيات جديدة ويبدّدون مكاسب التوظيف التي حدثت منذ الأزمة المالية في عامي 2007 و2008.

وقالت سعدية زهيدي، المديرة الإدارية للمنتدى الاقتصادي العالمي، "سرعت جائحة كوفيد – 19 الانتقال إلى مستقبل العمل".

ووجدت الدراسة أن العمال الذين سيحتفظون بأدوارهم في السنوات الخمس القادمة سيتعين على نصفهم تعلّم مهارات جديدة، وأنه بحلول عام 2025، سيقسم أصحاب العمل أعمالهم بالتساوي بين البشر والآلات.

وبشكل عام، يتباطأ خلق فرص العمل فيما يتسارع تدمير الوظائف حيث تستخدم الشركات حول العالم التكنولوجيا عوضا عن البشر في إدخال البيانات ومهام الحسابات والإدارة.

وقال المنتدى ومقره جنيف، إن النبأ السار أن أكثر من 97 مليون وظيفة ستنشأ في اقتصاد الرعاية في الصناعات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي وإنشاء المحتوى.

وأضاف "المهام التي سيحتفظ خلالها البشر بميزتهم التنافسية تشمل الإدارة والاستشارات وصنع القرار والتفكير والتواصل والتفاعل".

وسيزداد الطلب على العمال الذين يستطيعون شغل الوظائف المرتبطة بالاقتصاد الصديق للبيئة ووظائف البيانات المتطورة والذكاء الاصطناعي وأدوار جديدة في الهندسة والحوسبة السحابية وتطوير المنتج.

سعدية زهيدي

جائحة كورونا سرّعت الانتقال إلى مستقبل العمل

ووجد المسح أن حوالي 43 في المئة من الشركات التي شملها المسح تستعد لتقليص قوة العمل نتيجة للتكامل التكنولوجي، وأن 41 في المئة منها تعتزم توسيع استخدامها للمتعاقدين وبحث 34 في المئة منها توسيع قوة العمل نتيجة للتكامل التكنولوجي.

ويستند تقرير ذي فيوتشر أوف جوب 2020 إلى بيانات استطلاع لكبار المديرين التنفيذيين والمسؤولين عن الموارد البشرية والاستراتيجية والابتكار في الشركات في 26 دولة في 15 مجالا.

وقالت الوثيقة "إن إدخال التقنيات الجديدة، والتغييرات في تقسيم العمل بين الأشخاص والآلات سيؤدي إلى حقيقة أنه سيتم استبعاد 85 مليون وظيفة من سوق العمل، وستأتي 97 مليون وظيفة جديدة لتحل محلها. ووفقا لأرباب العمل، سيكونون أكثر تكيفا مع الحقائق التكنولوجية الجديدة من حيث التفاعل بين الناس والآلات والخوارزميات. على الرغم من أن عدد الوظائف الجديدة التي يتم إنشاؤها من المقدر أن يتجاوز عدد التخفيضات، فإن معدل النمو سيتباطأ".

وبشكل عام، بحلول عام 2025، يعتزم 43 في المئة من أرباب العمل تقليل عدد الوظائف، ويخطط 41 في المئة لتوسيع استخدام المقاولين لأداء أعمال متخصصة، و34 في المئة فقط سيزيدون عدد موظفيهم، حيث خلق الوضع الحالي لوباء كوفيد – 19 والتكنولوجيات الرقمية حالة من "التدمير المزدوج" للعمال.